

اتحاد كتاب المغرب : استقلال وهمي أم استقلال فعلي

ارشاد حسين

عاد اتحاد كتاب المغرب من دمشق حائزا كما يبدو على « نصير » ثقافي لا يستهان به . وسواء تعلق الامر بالدور الذي قام به الوفد المغربي أثناء مؤتمر اتحاد الادباء العرب ، او بالوضع العام الذي كان عليه المؤتمر من حيث الاعداد والتمثيل والمقررات ، فان الامر المؤكد الذي توضح للجميع هو ان استقلالية الاتحاد ، بالقل عن التوجيه الرسمي ، كما هو المشهور ، تعززت بدرجة ، يجب ان نعتبرها هذه المرة من ثمرات النشاط الدؤوب الذي قام به الاتحاد بعد مؤتمره السادس . بما في ذلك حرصه المستمر على تمييز مواقفه واعلان توجيهه الديمقراطي التقدمي ، وبالخصوص فيما يتعلق بشؤون المثقفين في البلاد وتطلعاتهم العامة او الخاصة ، لا يهم .

وقد لاحظنا كيف انبرى غالي شكري للاشادة بهذه الاستقلالية وكيف عبرت صحيفة « تشرين » السورية عن تقديرها للمساهمة المتميزة التي مثل بها الوفد « موقف » الاتحاد . وكل هذا بطبيعة الحال يساهم بصورة طبيعية في تعضيد ما مثله الاتحاد في سنواته العشر الاخيرة من دور نضالي هام (ولو انه محدود وثقافي الى ذلك) . بل ويغطي لوجوده الثقافي في المغرب وفي العالم العربي حضورا مؤثرا ..

غير ان الامر الذي يستحق التناول المباشر في تقديرنا ليس هو الاستقلالية في حد ذاتها كما نوه بها اخواننا المشاركة على العموم او كما هي في الواقع دالة على الاتحاد ومميزة لوضعه ودوره ، فهذه قضية لم تعد تحتاج الى تثمين ، ودورها - على كل حال - كاختيار ديمقراطي لعموم المثقفين المنتمين للاتحاد ، لم يعد يقبل الجدل في فعاليتها وقائمه (المحدود بطبيعته) ، بل ، ما يهم ، هو كيف يستطيع الاتحاد ، من هذا الموقع بالذات ، ان يطور عمله الاستقلالي ويضمن له توجيهها ديمقراطيا تقديما مبنيا عليه . وبعبارة مختصرة : هل يستطيع الاتحاد ضمان هذا الاستقلال كمكسب واختيار ؟؟

ان المسألة دقيقة على هذا الاساس ، وهي تتضمن اشارة مفهومة الى الاختيارات الثقافية التي يعلنها الاتحاد والتي دورها في ترجمة هذه الاختيارات على صعيد الصراع الثقافي العام في البلاد . كما انها تتضمن اشارة ضمنية الى دور المثقفين وحدود مساهمتهم على هذا المستوى وذلك .

ويمكن القول باختصار ان تجربة اتحاد كتاب المغرب ، خصوصا بعد مؤتمره الرابع (23 فبراير 1973) كانت فاصلة بجمع المقاييس في تحديد استقلاليتها ، وربما كان الاختبار العسير الذي مر به الاتحاد في تلك التجربة هو قدرته (بما تعني هذه القدرة من وجود تيارات فكرية لها امتدادات حزبية معلومة تتصارع في اطاره على التوجيه والقيادة) على توفير الحد الأدنى لموقفه الديمقراطية التقدمي في مواجهة التخطيط الرجعي المكشوف الذي قامت به عناصر تنتمي بالولاء للسياسة الرسمية بقيادة الاستاذ المرحوم عبد القادر الصحراوي آنذاك من أجل تحويل الاتحاد عن اهدافه ، وربما من أجل ادماجه في التوجيه الرسمي واستغلاله كاطار ثقافي منظم لاغراض لا علاقة لها بقضايا الثقافة والمثقفين .

وقد ظهر الحد الأدنى المذكور اعلاه وقتها في شكلين :

الشكل الاول ، وتمثل في التحالف السياسي الذي عقده التيار الوطني الديمقراطي المريض ، لمواجهة التكتل الرجعي المدعوم بالتوجيه الرسمي وقد قام المرحوم علال الفاسي - كما ظهر للجميع وقتها - بدور نشيط نسبي دعم هذا التحالف ، رغم ان فريقه ومثلك كان متحمسا بصورة قوية لانزعاج قيادة الاتحاد مرة اخرى والتخلص او الحد من قدرة العناصر التقدمية على فرض اختياراتها عليه .

اما الشكل الثاني ، فقد ظهر في مقررات المؤتمر نفسها ، وفي المواقف التي اعلنتها من مختلف القضايا التي يبحثها المثقفون في حينه ، دون ان تجد هذه المواقف وتلك القرارات طريقا الى النشر ومجالا للتعريف ، وربما كان ذلك من المفارقات الغريبة التي طبعت الحد الأدنى وقتئذ ، مع الاقرار بأن التواطؤ الذي تم على هذا الصعيد هو ايضا من نتائج المواقف التقدمية التي جاءت في المقررات ، ومن تعارضها بصورة واضحة مع بعض الاختيارات الحزبية الضيقة .

غير انه قد يكون من غير المفهوم لماذا جاء الحد الأدنى على هذا النحو اذا لم نذكر بان التطورات السياسية نفسها في ذلك الوقت من بداية سنة 1973 كانت متوترة ومتلاحقة في الداخل والخارج على حد سواء ، بحيث عززت الميل الديمقراطي لدى المثقفين بوجوب اتخاذ مواقف متقدمة من قضايا الصراع والمناقض الماثلة امامهم بتحد وعنف وطنيا وعربيا ودوليا في آن ، دون ان يخلو الامر من مساومات وتنازلات واخذ ورد ايضا .

ولهذا الامر بدا ان الحملة التي اعلمتها ممثلو الثقافة الرسمية على صفحات جريدة (الانباء) والبعض الآخر على صفحات جريدة (المغرب العربي) من اجل شق الاتحاد واستعداد السلطة ضد المثقفين التقدميين بأسلوب غاية في الاسفاف والتهور (لم ينج منه عبد الكريم غلاب نفسه بحيث اتهمه عبد القادر الادريسي بالتساهل مع « اليساريين ») ، لا تخرج في دعاويها التحريضية عن طبيعة التطورات السياسية نفسها التي جنت بصورة مؤكدة في ذلك الوقت الى جمع كل ممارسة ديمقراطية متحررة .

الا ان الحقيقة التي يجب ان نذكرها بهذا الصدد ، هي ان مضمون الحد الأدنى الذي خرج به المؤتمر ووطد به استقلاله ، لم يكن في مستوى التطورات السياسية التي اشرفنا اليها ، ولم يحل في ذاته وعيا متقدما بضرورة مواجهتها مواجهة ثقافية فعلية ، وقد يكون الامر عائدا بالدرجة الاولى الى طبيعة المناقشات الكاشفة في صلب وفي بنية التيارات الثقافية والفكرية التي ارتضته عن قناعة مجدية او عن تكتيك سياسي من املاء موازين القوى داخل المؤتمر ، وهذا صحيح وفي محله ، الا انه يعود أيضا وبدرجة لا يمكن التقليل من شأنها بأي حال الى « الاختيارات » الثقافية التي مثلتها القوى المشاركة في المؤتمر عن طريق الاتحاد ، وقد بقيت هذه (الاختيارات) حبيسة لتصورها الحزبي الضيق لشروط العمل الثقافي في اطار الاتحاد وبين المثقفين ، جاعلة من الثقافة ، وهذا جانب أول ، ملحقا ذيليا لتوجهها السياسي الايديولوجي الموقع بمصالحها الطبقية ، فلا تعيرها اي اهتمام يليق بها كحقل ومجال للتأثير والتوجيه . ومرانقتة في نفس الوقت لضرورة العمل الديمقراطي على الواجهة الثقافية في صيغة جبهوية عريضة تستوعب في اطار اختيارات ديمقراطية تقدمية ، متوازنة ومضبوطة ، كافية المثقفين الطامحين الى بناء ثقافة ديمقراطية تستجيب لطموحات الجماهير الشعبية في هذا المجال الهام .

ان القضية اذا شئنا التحديد كانت على علاقة وثيقة بمستوى الوعي وبنوعية المصالح السياسية ، وقد ابانت تطورات الاحداث والمواقف بعد 1973 ان بعض القوى الوطنية كانت ترفض ذلك للاعتبارات المذكورة ، في حين كانت تمهد الطريق بذلك ايضا لعقد تحالفات اوسع واشمل على مستويات اخرى .

وقد لا يكون في الامر من جديد حين نجزم بان الفريق التقدمي في الاتحاد ، اصبح منذ ذلك الوقت هو صاحب القرار والمبادرة ، وعلى يده تمت معظم الخطوات التي اقدم عليها الاتحاد في علاقاته الداخلية والخارجية وفي اسلوب نشاطه الفكري ودوره الثقافي في البلاد .

والحاصل ان تركيزنا على الظروف العامة التي اجاحت بالمؤتمر الرابع، وتشديدنا على بعض الاوضاع التي تمت فيه هو بقصد الوصول الى خلاصتين ، نجلهما على النحو الآتي :

1 - ان استقلالية الاتحاد ، فوق انها مكسب تاريخي قائم ، هي من حاصل نشاط المثقفين التقدميين في صفوفه ومن حورهم الثقافي للمراض للهيمنة والتبعية ، وبالخصوص للتوجيه الرسمي الذي هو في حقيقة الامر توجيه الفكر البورجوازي الرجعي ، الامر الذي لا يعني على اي نحو ان الاتحاد في اطار استقلاليته لا يتبنى اي توجيه . فقد تكون هذه اغلوطة لا تستحق التقنيذ . ولذلك يجب ان نأخذ استقلاليته في حدودها النسبية جدا . فمن المعروف ان التيارات التي تعاقبت على توجيه الاتحاد وتحكمت لسنوات طويلة في قيادته لم تكن منفصلة عن التوجيه الحزبي الذي كان يعضدها في نشاطها العام . غير انه من الحق ان نقول بوجود صيغة ديمقراطية غير مكتوبة وكانت هي الحد الأدنى للعمل المشترك مع ذلك .

2 - ان استقلالية الاتحاد ، لم يتجاوز بعم مستواها العمدي . فهي بالاساس استقلالية لا تحكمها اية صيغة ملموسة للعمل الثقافي المتميز والمضبوط . ولا تقوم بالخصوص على اي برنامج ثقافي يسندها كاختيار .

ومن نافلة القول ، بناء عليه ، ان استمرار هذا الوضع ، سيجعل الاتحاد في المستقبل ، القريب او البعيد ، منظمة غير قادرة على حماية وجودها المستقل ، اذا لم تعمل بإرادة جميع المثقفين المنضويين تحت لوائها على فرز هويتها المستقلة وفق برنامج مرحلي للثقافة والنشاط الثقافي يكون مبنيا على معطيات الصراع على هذه الواجهة والظروف العامة التي تفعل فعلها القوي فيها . ولا مراء في ان المرحلة الراهنة من تطور اوضاع البلاد تتطلب هذا البرنامج المرحلي وتزكيه بالفعل ، ان على اتحاد كتاب المغرب بعبارة اخرى ان يحدد موقفه الدقيق من خصوصية التناقض الذي يتعلق به كجمعية ثقافية وللمثقفين ، اي بين وجوده التاريخي - المرحلي المستقل ويبين خطر الانزلاق بهذا الاستقلال الى تبعية مكشوفة او مقنعة تقضي على سمعته ودوره وديمقراطيته معا .

والواقع انه بعد سبع سنوات من وجود اتحاد كتاب المغرب على هذا النحو المتناقض - اذا كان قد وعاه - لم يعد من المقبول بالنسبة للمثقفين التقدميين المغاربة ، الحديث عن اي نوع من الاستقلالية كما يفعل اخواننا المشاركة عن جهل بالأوضاع (مع افتراض حسن النية) ، ناهيك عن استقلالية فعلية مضمونة ، الى ان يتفطنوا لخصوصية الوضع الذي تجتازه جمعيتهم ويقبلوا على تدارس الاوضاع بروح جماعية بناءة تتوخى ابراز دور الاتحاد كمنظمة ثقافية ديمقراطية مستقلة ذات توجيه تقدمي يخدم في مجاله مطامح

التحرر الثقافي والفكري من خلال برنامج يدرك الإيماد الحقيقية للنضال
الديمقراطي بجانب الجماهير الكادحة باصرار للتخلص من هيمنة الفكر
البورجوازي والامبريالي على السواء .

فهل يدرك الاتحاد قبل مؤتمره السابع اشكالية وجوده الخاص ويتجنب
الاعتراض عن وعي بالاحاديث المسولة عن استقلالية قد تصبح وهمية يوماً ما ؟
وهل يتمكن الاتحاد من تحويل استقلاليته المفتصرة مؤهلياً في دمشق ، الى
انتصار استقلالي في المغرب ؟؟

ارشاد حسن

6 يناير 1980

(مواقف)

للحرية ، والابحاح ، والتغيير

المدير المسؤول : علي اسبر

المراسلات : «مواقف» - ص. ب. 8358 - II - بيروت - لبنان

دراسات عربية

مجلة فكرية اقتصادية اجتماعية

تصدر شهرياً عن دار الطلبة

بيروت - ص. ب. III813

المدير المسؤول : جوزيف صفيير

مدير الادارة : عبد الحميد ناصر

الادارة : شارع المصيطبة - مجلة يزنك - بناية البستان

بيروت - لبنان

ثمن العدد بالمغرب : 8 دراهم